2018 .. آمال «الإصلاح» وشبح «الركود»

القطاع عاش عاما مستقرا لينفذ مشاريعه المليارية.. وتغييرات محدودة على مستوى القياديين

«النفط» في 2018

«استقرار» أم هدوء قبل العاصفة؟

«البترول» تفاجئ الجميع.. وتمدد خدمة 4 من كبار القياديين في الشركات

ضخ دماء جديدة على مستوى نواب الرئيس التنفيذي.. وتخفيض خدمة المدير لـ 3 أعوام للترقية

المرزوق.. «عراب أوبيك» يرحل بعد مسيرة عطاء شامخة في القطاع

أحمد مغربي

يودع القطاع النفطي 2017 بوزير نفط جديد تقلد الحقيبة الوزارية قبل أيام قليلة ليدخل القطاع العام الجديد بآمال عريضة بتحسن أوضاعه وتجاوز عثراته التي أفقدته توازنه، فبين تسرب نفطي استمر لأسابيع دون ان يعرف مصدره وبين اندثار لمشاريع نفطية شامخة استمرت في العطاء لعقود وعلى رأسها مصفاة الشعيبة التي أحيلت للتقاعد القسري مطلع شهر ابريل الماضي الى ان تلحقها مصانع الأسمدة في يونيو 2018.

ويقف القطاع النفطي وهو على أعتاب العام الجديد «قويا» نوعا ما خصوصا مع اقترابه من مرحلة قطف ثمار المشاريع الكبرى الجاري تنفيذها، متسلحا بالتوافق الكبير بين قيادته النفطية وتولي بخيت الرشيدي حقيبة النفط والذي يعول عليه الكثير في تجاوز الصعاب والصراعات الداخلية التي قد تظهر وتنعكس سلبا على الشركات المنضوية تحت «مؤسسة البترول»، لاسيما انه ابن القطاع النفطي الذي يعلم همومه ويشتكي لعثراته.

وعلى مستوى المشاريع الكبرى، تلقى القطاع النفطي خبر إلغاء مشروع الغاز الجوراسي بالصدمة من تأخر إضافي للمشروع لعدة سنوات، ومدى انعكاس ذلك على استراتيجية الكويت الطموحة بالاكتفاء الذاتي من إنتاج الغاز ضمن استراتيجية 2030، ولم يظهر خلال العام أي مشاريع مليارية كبرى غير مرافق استيراد الغاز المسال في الزور وانتقال مشروع مصفاة الزور الى الشركة الحديثة النشأة «كيبيك».

ولعل من الأمور الإيجابية التي ينتظرها القطاع النفطي هو طرح مشروعي مستودعات المطلاع ومشروع الدبدبة للطاقة الشمسية، حيث تبلغ الميزانية التقديرية للمشروعين بما قيمته مليار دينار، حيث يتوقع طرحهما خلال الربع الأول من 2018، إجمالا يخطط القطاع النفطي لتنفيذ برنامج إنفاق رأسمالي بقيمة 37 مليار دينار خلال السنوات الخمس المقبلة بهدف زيادة القدرة لإنتاجية من النفط الخام إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2020، وتعزيز القدرة التكريرية للمصافي إلى 1,4 مليون برميل يوميا والتوسع في الصناعات البتروكيمياوية.

وفي خطوة تفاجأ بها الكثير، قررت «مؤسسة البترول» تمديد خدمة 4 من الرؤساء التنفيذيين للشركات النفطية التابعة لمدة عام إضافي، وذلك للحيلولة دون تقاعدهم نظرا لتجاوز عدد سنوات خدمتهم 35 عاما في القطاع النفطي، ولجأت «البترول» الى التمديد لحين الانتهاء من المشاريع النفطية الضخمة الموكلة إلى الشركات التابعة.

وفي خطوة مشابهة لضخ دماء جديدة في القطاع النفطي، وضعت المؤسسة معايير جديدة لترقية المديرين لشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي والتي من أبرزها أن يكون المرشح قد عمل مديرا لمدة 3 سنوات بدلا من 5، ولا تتخطى سنوات خدمته في النفط أو الحكومة فترة 32 عاما.

وعلى مستوى أسعار النفط، فإن استراتيجية منظمة «أوبيك» والمستقلين نجحت خلال العام في الحفاظ على مستويات أسعار تدور في فلك 55 ـ 60 دولارا للبرميل، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من عامين، وبفضل استراتيجية خفض الإنتاج والتي لعبت فيها الكويت بقيادة وزير النفط السابق م.عصام المرزوق الذي لعب دورا محوريا في رفع معدلات التزام الدول بخفض الإنتاج الى مستويات قياسية تخطت الـ116٪، ونجح المرزوق في تعيين هيثم الغيص في منصب محافظ الكويت في «أوبيك» ليترأس بعدها اللجنة الفنية لمراقبة خفض الإنتاج.

وفيما يلي أبرز أحداث 2017 وتوقعات الإقتصاديين للعام الجديد..

خسائر «الخفجي» و«الوفرة».. تتفاقم

مع دخول إغلاق حقل الخفجي المشترك مع المملكة العربية السعودية عامه الثالث، رصد تقرير ديوان المحاسبة أن الكويت خسرت 8,5 مليارات دولار من وقف الإنتاج في كل من منطقتي الخفجي والوفرة، حيث بلغت الخسائر من توقف الإنتاج في منطقة الخفجي المشتركة 6,1 مليارات دولار وفي منطقة الوفرة المشتركة 2,3 مليار دولار منذ التوقف وحتى 31 ديسمبر 2016. وقال الديوان ان توقف العمليات المشتركة تتحملها الشركة الكويتية لنفط الخليج وبلغت خسائر مصروفات التشغيل ما قيمته 1,8 مليار دولار، حيث تبلغ خسائر مصروفات تشغيل الخفجي 1,1 مليار دولار وفي الوفرة 685,7 مليون دولار.

أكبر تمويل خارجي لـ «الوقود البيئي»

حققت شركة البترول الوطنية الكويتية إنجازا غير مسبوق بعد توقيعها أكبر عقد من نوعه للتمويل الخارجي على المستوى العالمي مع 7 من وكالات ائتمان الصادرات والبنوك لتمويل الشريحة الثانية من مشروع الوقود البيئي بقيمة 6,2 مليارات دولار.

ويحسن التمويل الخارجي لمشروع الوقود البيئي من اقتصاديات المشروع بشكل كبير، حيث إن الدراسات الأولية أشارت إلى ان العائد على المشروع سيتراوح بين 7 و9٪، ولكنه ارتفع بعد توقيع العقود النهائية ليصل الى 13 ـ 15٪.

«البيئة» تحمل «البترول» مسؤولية التسرب

فيما حررت الهيئة العامة للبيئة محضري مخالفة لمؤسسة البترول وشركة نفط الخليج محملة إياهما مسؤولية حادثة التسرب النفطي في جنوب البلاد مطلع أغسطس 2017، لم تصدر تطمينات من القطاع النفطي من عدم تكرار حوادث تسرب بقع الزيت في منطقة رأس الزور. وقالت الهيئة العامة للبيئة ان بقعة الزيت امتدت لمسافة 100 متر مقابل منطقة رأس الزور جنوب البلاد، وأنها تنسق مع القطاع النفطي لمسح المنطقة وتحديد حجم وانتشار ومصدر البقعة، وتم تفعيل خطة إدارة الأزمات وعمل مسح جوي للمنطقة المغمورة لضمان سلامة المنشآت والشواطئ.

للمرة الأولى.. نكتشف البحر

تعكف شركة «نفط الكويت» على تنفيذ خطة استراتيجية لدعم عمليات الاستكشاف والإنتاج باستثمارات تقدر بنحو 5 مليارات دينار، خلال السنوات الـ 5 المقبلة، على أن تبدأ الخطة خلال 2018 في استكشاف 6 آبار جديدة للنفط بالمياه الإقليمية وذلك للمرة الاولى في تاريخ الشركة. كما ان خطط التطوير والاستثمارات الجديدة التي تسعى «نفط الكويت» على تنفيذها في الوقت الراهن، تسهم في رفع الإنتاج اليومي من 3,150 ملايين برميل يوميا خلال العام الحالي، لتصل إلى 3,650 ملايين برميل يوميا بحلول 2022، بنمو يصل إلى 500 ألف برميل يوميا.

51 دولاراً متوسط النفط الكويتي

شهد سعر برميل النفط الكويتي تحسنا كبيرا خلال العام 2017، حيث قال الخبير النفطي محمد الشطي لـ «الأنباء» ان متوسط سعر النفط الكويتي خلال العام بلغ 51 دولارا للبرميل مقارنة بـ 38,9 دولارا للبرميل خلال العام 2016، وذلك بزيادة بلغت 12 دولارا للبرميل.

مصفاة ڤيتنام.. بالخدمة في 2018

يتوقع ان تشغل شركة البترول العالمية مصفاة ڤيتنام تجاريا في النصف الأول من 2018، وذلك بطاقة تكريرية تبلغ 200 ألف برميل يوميا، ونجحت الكويت في 4 أغسطس الماضي في إرسال مليوني برميل من النفط الخام إلى المصفاة، علما ان الكويت تمتلك 35٪ من المصفاة.

«الشعيبة» تترجل.. و«الأسمدة» تتبعها

بعد مرور 49 عاما من العطاء ودعت الكويت مطلع أبريل 2017 مصفاة الشعيبة المصفاة العجوز(ام الخير)، وذلك بعد مسيرة مكللة بالنجاح، اعتراها أحيانا بعض الكوارث.

وقالت شركة البترول الوطنية في احتفالية إغلاق المصفاة ان السبب الحقيقي لعدم تحديث المصفاة هو اقتصادي وتجاري بحت، وهو ما أثبتته الدراسات والذي تم بناء عليه اتخاذ قرار إنشاء مصفاة الزور الأجدى اقتصاديا.

وعلى الجانب الآخر وضعت شركة صناعة الكيماويات البترولية خطة هي الأخرى لإغلاق المصانع في يونيو 2018.

وقامت الشركة بطرح مزايدة محدودة لبيع مصانع الأسمدة بتاريخ 16 أبريل 2017، وذلك على 12 شركة.

«كوفبيك» تبدأ إنتاج الغاز من أستراليا

أعلنت «كوفبيك»، عن انطلاق الإنتاج الفعلي في أول استثمار عالمي لها في مشاريع الغاز الطبيعي المسال والمتمثل في مشروع ويتستون بأستراليا.

وتصل الطاقة القصوى لخطي الإنتاج إلى 8,9 ملايين طن متري من الغاز الطبيعي المسال في العام، ويتوقع أن تقارب حصة كوفبيك من الإنتاج 40 ألف برميل نفط مكافئ في اليوم عند تشغيل الخط الثاني.

فصل «مؤسسة البترول» عن وزارة النفط.. ضرورة ملحة

كثيرة هي الأمور الإيجابية والسلبية التي حدثت في القطاع النفطي خلال 2017، لكن العديد من الخبراء النفطيين لهم نظرة أخرى ما بين التشاؤم والإيجابية بمستقبل القطاع خلال 2018 والتي نأمل ان تكون على مايرام في خضم أحداث لن تكون بالسهلة خلال الأشهر الأولى من العام. وطالب الخبراء النفطيون عبر تصريحات متفرقة مع «الأنباء» بضرورة فصل مؤسسة البترول عن وزارة النفط لإعطائها مرونة أكبر وعزلها عن تدخلات السياسيين وفرض توجهاتهم سواء في مشاريع المؤسسة المحلية أو في التعيين والترقيات، ولنافي الشركات النفطية الخليجية قبل العالمية قدوة حسنة. وفيما يلي التفاصيل:

في البداية، قال الرئيس التنفيذي الأسبق في شركة ايكويت للبتروكيماويات حمد التركيت انه نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالميا وتذبذب أسعاره خلال 2017 مع استمرار تخفيض انتاج دول أوبيك للمحافظة على مستوى الأسعار فإن ذلك أثر سلبا على إيرادات الدولة خصوصا انها تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي. وأوضح التركيت انه على صعيد البتروكيماويات، فإن مستوى الأسعار مازال متماسكا ولم يتأثر كثيرا لأسعار النفط غير المستقرة، وذلك نتيجة لاستمرار الطلب العالمي على تلك المنتجات، فإنه بات واضحا للجميع ان «التوجه لتحويل النفط ومشتقاته الى صناعات بتروكيماويات ضرورة ملحة»، وذلك ان «القيمة المضافة» لهذه الصناعة أفضل بكثير من تصدير النفط كمادة خام. وأضاف: «ان هاجس التعيينات والترقيات للوظائف القيادية كان سمة عدم الرضا في الشركات النفطية لاختلال معايير التقييم والمفاضلة ولعوامل التدخلات الخارجية في جسم التعيين لبعض تلك المناصب والتي مازالت معضلة نأمل ان يتم التغلب عليها ومعالجتها». وذكر ان اختيار وزير نفط من القطاع فرصة جيدة لمعالجة بعض المعضلات والقضاء على المعوقات التي تؤثر سلبا على تطوير القطاع وشركاته، ومن وجهة نظري فان الوزير باستطاعته، إذا لم يرضخ للتدخلات السياسية الخارجية او من داخل القطاع، ان يحقق الكثير في وقت قصير. وقال ان الاستثمار في صناعة البتروكيماويات يعد استثمارا مربحا للغاية، مشيرا الى ان المطلوب هو دراسة البدائل المتاحة وإدخال القطاع الخاص للاستثمار في تحويل الأمونيا الى ميثانول ومنها الى الأوليفينات وهذه تكنولوجيا متوافرة ومربحة. وطالب التركيت بطرح مشروع البتروكيماويات في الزور للمشاركة من القطاع الخاص الكويتي، كما تم مسبقا عند إنشاء شركتي بوبيان والقرين للبتروكيماويات.

من جانبه، قال الخبير والاستشاري النفطي رئيس شركة آسكا للاستشارات البترولية د.عبدالسميع بهبهاني ان الانتاج العالمي سيقفز 3 ملايين برميل يوميا ليصل الى 100 مليون برميل يوميا، مشيرا الى ان ارتفاع الاسعار سيدفع دول آسيا المستهلكة للنفط الى التوجه الى النفط الثقيل نسبيا كالنفط الكويتي (30,2 API) ولا أدل على ذلك من تقلص الفارق بين الكويتي وبرنت من 5 إلى 3 دولارات. ورصد بهبهاني عددا من الأمور ينبغي التركيز عليها خلال العام 2018 وهي كالتالي:

1ـ المخزون المثبت لا يتناسب مع المخزون الإجمالي لحقول نفط الكويت، حيث ان المثبت مازال لا يتجاوز 35٪ من الإجمال. هذا رغم الاستكشافات الجديدة في الشمال ذات الزيت الخفيف (40 API) والغاز المصاحب ذات الحرارة العالية. بالإضافة الى النفط والغاز الجوراسي العميق المكتشف منذ 2006.

2ـ الإنتاج المستهدف في 2020 هو 4 ملايين برميل يومي ونسمع التصريحات بالتأجيل الى 2035 وهو تأجيل كبير للمشروع رغم المسوحات الزلزالية عالية الدقة المتكررة ونتائج اختبار الآبار التقييمية الإيجابية، كما ان المعدل السنوي للإنتاج استقر على 2,9 مليون برميل يومي وهو إنجاز رغم التعقيدات التي تواجهها المؤسسة.

3ـ حقول معطلة وأخرى معقدة: حيث مازالت حقول الجنوب البرية والبحرية معطلة بسبب سياسي غير مقنع مما تسبب في تعطيل مخزون يقدر بـ 2 ـ 4 مليارات برميل وقدرة إنتاجية تقدر بـ 500 ألف برميل يومي (حصة كويتية) وإزالة حقلي اللولو والزلف من الخريطة البحرية، ناهيك عن المشاكل التي تحدثها حقول الخفجي والحوت من التسربات النفطية وخطر الانفجارات. فالكويت فقدت إلى الآن ما يقل على 20 مليار دولار نتيجة تعطل انتاج الجنوب.

4ـ عشوائية الانتاج في بعض الحقول العملاقة بالإضافة الى برقان كالروضتين والصابرية تسببت في كهولتها المبكرة، كما ان توجه «نفط الكويت» الى الإنتاج الثانوي أتى متأخرا مما جعله معقدا ويخشى ان يأخذ برقان هذا المنحنى نتيجة الإسراف في تدفق النفط من آباره، حيث ان الحقل ينتج حاليا أكثر من 50٪ من إنتاج الكويت مما سبب تفاوت مستويات ماء المكمن.

4ـ الغاز أيضا تأخر حيث مازالت الكويت تنتج 1,2 مليار قدم مكعبة يوميا رغم حاجة الكويت الى 4 مليارات قدم مكعبة يوميا. والسبب ايضا التأخر من جانب وفقدان الأولويات من جانب آخر هذا رغم جودة الغاز المكتشف في الشمال (35 تريليون قدم مكعبة) ذي الحرارة العالية (اكثر من 1500 Btu للقدم المكعبة). وعذر عدم الخبرة في استخراجه صعب التقبل. أعتقد ان إضافة ميزانية الغاز اولى من مشروع الطاقة الشمسية!

5ـ مشروعا المصفاة والوقود البيئي: يعتبر مشروعا مصفاة الزور والوقود البيئي هما أمل الكويت في ضمان تسويق النفط.

6ـ النفط الثقيل (20 API): ان المغري في هذا المشروع ان مخزونه بين الشمال والجنوب يقدر بـ 36 مليار برميل ويفترض ان نكون في مرحلة انتاج 120 مليون برميل يومي 2017، و200 مليون برميل 2018 ولكن أيضا تأخر مما سيؤثر على جدواه الاقتصادية وفي تقديري سيكون أعباء إضافية في كلفتي الإنتاج والتكرير.

حمد التركيت

د.عبدالسميع بهبهاني

روشتة علاجية

قدم د.عبدالسميع بهبهاني روشتة علاجية للتحديات والحلول مقترحة للقطاع النفطي وهي كالتالي:

1ـ فرض جزاءات تأديبية على مقاولي الباطن ذوي الكفاءة المتواضعة جدا والتساهل في رقابتهم.

2ـ وضع حد للإضافات المصطنعة للمشاريع بمبالغ إضافية خيالية.

3ـ ضبط الارتفاعات الكبيرة في قيمة المسوحات الزلزالية.

4ـ كلفة البرميل (8 دولارات) صحيح ولكن في بعض المناطق الغربية مثلا تصل الكلفة الى 14 دولارا ورغم ذلك فالكويت الأقل في العالم ولكني لا أرى ذلك إنجازا لمساحة صغيرة وحقول سهلة ومخزون ضخم إذا ما قورنت الكلفة مع روسيا الكبيرة والمعقدة طبوغرافيا وجيولوجيا (8 ـ 14 دولارا للبرميل)

5ـ الاستحواذات التي تقوم بها الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية رغم أهميتها كداعم لمدخول الدولة إلا ان كثيرا منها ذات مغامرة عالية وذات أثمان عالية ومن ثم جدوى اقتصادية ضعيفة.